



دليل دعم المشاريع الإصلاحية للإدارة لسنة 2019

الأيام التأطيرية والتواصافية
لصندوق تحديث الإدارة العمومية

من 9 إلى 12 أبريل 2019
الرباط

فهرس

3.....	تقديم
5.....	الإطار المرجعي
6.....	الخطة الوطنية لصلاح الإدارة
8.....	صندوق تحفيز الإدارة العمومية
9.....	حصيلة الصندوق برسم سنة 2018
10.....	محاور دعم صندوق تحفيز الإدارة العمومية
18.....	برنامج الأيام التأطيرية والتواصلية
22.....	منهجية إعداد وإيداع المشاريع
27.....	مذكرة اقتراحات المشاريع

تقديم

تضطلع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، طبقاً للاختصاصات الموكولة لها بمهمة تقديم دعمها وخبرتها لمواكبة الإدارات العمومية في تفعيل برامجها القطاعية، وذلك وفق المقاربة المعتمدة بالخطة الوطنية لإصلاح الإدارة والهادفة إلى الدفع بالمسار الإصلاحي نحو إحداث تحولات هيكلية، إن على الصعيد التنظيمي والتدبيري، أو على الصعيد التخلقي والرقمي، بغاية تأهيل المرفق العام وتطوير الخدمات العمومية.

ولتنزيل مختلف الأوراش والمشاريع المندرجة بهذه الخطة، تعمل الوزارة على استثمار مختلف الآليات والدعامات الكفيلة بضمان التنزيلاً السليم لهذه الأوراش على مستوى الإدارات العمومية. ومن ضمن هذه الآليات والدعامات صندوق تحديث الإدارة العمومية.

وفي هذا الإطار، أحدث صندوق تحديث الإدارة العمومية بغاية تقديم دعم مالي لتحفيز القطاعات الوزارية على الانخراط في تفعيل أوراش الإصلاح ذات الأولوية.

ويروم هذا الصندوق تحقيق الأهداف التالية :

- دعم المشاريع الإصلاحية الرامية إلى تأهيل الإدارة وتطوير جودة الخدمات،
- تشجيع المشاريع ذات البعد الابتكاري،
- استثمار التجارب الناجحة وتعيمها،
- إشاعة قيم المنافسة بين القطاعات الوزارية لإصلاح الإدارة.

ويقوم الصندوق سنوياً بإطلاق عملية تلقي المشاريع القطاعية للاستفادة من التمويل المصاحب، التي تعرض للدراسة والانتقاء على لجنة وزارية مختصة، حيث يحدد الجزء الممول من لدن الصندوق في مبلغ لا يتجاوز 50% من كلفة كل مشروع وفي حدود سقف 2.000.000 درهم.

وبمناسبة إطلاق الدورة الثالثة عشر (13) لتلقي المشاريع الإصلاحية برسم سنة 2019، بموجب الدورية رقم 1110 بتاريخ 2 أبريل 2019، تنظم وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية أياماً تأطيرية وتواصلية على مدى أربعة أيام، وذلك من 9 إلى 12 أبريل 2019 بهدف تأطير ومواكبة الإدارات العمومية في إعداد المشاريع المندرجة ضمن محاور إصلاح الإدارة.

وفي هذا السياق، ولأجل تيسير عملية إعداد المشاريع، تم إعداد هذا الدليل كدعاية مرجعية لتوجيه الإدارات لاقتراح مشاريع إصلاحية قابلة للدعم من طرف الصندوق برسم سنة 2019.

ويتضمن هذا الدليل العناصر التالية:

- الإطار المرجعي لإصلاح الإدارة والمتمثل في الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة،
- معطيات متعلقة بصندوق تحديث الإدارة العمومية،
- محاور دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2019،
- برنامج الأيام التأطيرية والتواصلية المبرمجة،
- عناصر حول منهجية إعداد وإيداع المشاريع.

الإطار المركبي

- النطة الوطنية لإصلاح الادارة
- صندوق تدريب الادارة العمومية

النطة الوطنية لاصلاح الادارة 2018-2021



الكفاءة

الجودة

الأهداف 5

يتوجه الإصلاح الإداري تحقيق الأهداف العامة التالية:

- توفير وتوسيع وتنويع الخدمة العمومية لمحاربة الإقصاء الاجتماعي وتحقيق الاندماج الحقيقي للمواطن بما يضمن مشاركته الفاعلة في المشروع التنموي والشأن العام؛
- إعادة هيكلة بنيات الإدارات العمومية، أفقياً وعمودياً، لتصبح مؤسسات ناجعة قادرة على إسناد التطور السياسي والاقتصادي ودعم التنمية البشرية والتربوية؛
- تمكين الإدارة من الآليات والوسائل التشريعية والتنظيمية والتدبيرية الضرورية للنهوض بالمرفق العام والخدمات العمومية، خاصة في المجالات الاجتماعية الأساسية.

التحولات الإدارية 6

إن إصلاح الإدارة يكتسي طابعاً تحويلياً، شاملًا ومندمجاً، يتمحور حول إحداث أربعة تحولات هيكلية مترابطة فيما بينها:

أولاً: التحول التنظيمي:

يتعلق بمراجعة وتطوير البنية الإدارية التنظيمية بما يمكن القطاعات الوزارية والإدارات العمومية، على الصعيدين المركزي واللامركزي، من تحقيق الفعالية والنجاعة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية وفي تقديم الخدمات العمومية.

ثانياً: التحول التدبيري:

يتمحور حول إعادة النظر في طرق ومنهجيات التدبير المعتمدة في الإدارة العمومية عبر استعمال الأساليب التدبيرية الحديثة، سواء في ما يتعلق بالموارد البشرية أو في ما يتصل بأنشطة العمل العمومي.

ثالثاً: التحول الرقمي:

يتحدد في اعتماد الآليات والوسائل التكنولوجية الحديثة واستثمارها من طرف مختلف الإدارات العمومية من أجل تعليم ودعم الخدمات الرقمية المشتركة بينها وتيسير ولوج المواطن والمقاولة إليها

رابعاً: التحول التخلقي:

يركز على الصبغ والآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ودعم الأخلاقيات المهنية بالإدارة العمومية بغية تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية وتكرس الانفتاح على المواطن والمجتمع.

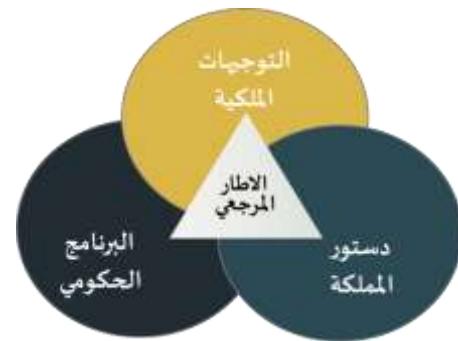
1 مضمون الخطة

تتضمن الخطة التوجهات العامة التي من شأنها أن تدفع بالمسار الإصلاحي نحو إحداث تحولات هيكلية، إن على الصعيد التنظيمي والتدبيري، أو على الصعيد التخلقي والرقمي، بهدف تطوير المرفق العام والخدمات العمومية.

2 مرجعيات الخطة

تنطلق الخطة من كون الخدمة العمومية المنطلق والمنتهى في أي تصور جاد لإصلاح الإدارة.

وستند المقاربة المعتمدة في إصلاح الإدارة إلى:



3 الرؤية الإصلاحية

تمحور الرؤية الإصلاحية حول : "إدارة في خدمة المواطن والمقاولة، وراعية للمرفق العمومي والمصلحة العامة"



4 المبادئ الموجهة

ترتکز الرؤية الإصلاحية على ثلاثة مبادئ وهي:

- أولاً، مبدأ الجودة المتعلق بتحسين الخدمات العمومية؛
- ثانياً، مبدأ الكفاءة المرتبط بتأهيل الموارد البشرية وتطوير الكفاءات؛
- ثالثاً، مبدأ المصلحة العامة المتمثل في رعاية المرفق العام والاستجابة لطلعات المواطن والمقاولة

المشاريع الأساسية

7

تشتمل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 على أربعة وعشرين مشرعاً أساسياً موزعة على التحولات
الهيكلية الأربع:

التحول التنظيمي

- 6- ميثاق المرافق العمومية
- 7- التدبير بالكفاءات
- 8- إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة
- 9- تطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية
- 10- تطوير منظومة تقييم أداء الموظف
- 11- خطة عمل تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية
- 12- تطوير الحماية الاجتماعية للموظف
- 13- المرصد الوطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية
- 14- برنامج تحسين الخدمات الإدارية
- 15- قياس جودة الخدمات الإدارية

التحول التدريسي

- 1- ميثاق اللاتمركز الإداري
- 2- مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية
- 3- البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال
- 4- تأهيل التواصل المؤسسي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية
- 5- إعادة هيكلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

التحول الرقمي

- 21- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- 22- تدبير الزمن الإداري بالإدارة العمومية
- 23- تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات
- 24- مخطط العمل الخاص بالحكومة المفتوحة

التحول الرقمي

- 16- المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية
- 17- المنصة الحكومية للتكامل (GATEWAY)
- 18- تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم
- 19- النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية
- 20- جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي

صندوق تدريب الادارة العمومية

1 تعريف الصندوق

تم إحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2005، كآلية تمويلية لدعم ومواكبة وتشجيع الابتكار بالإدارة العمومية وتنفيذ أوراش إصلاح الإدارة على مستوى القطاعات الوزارية في المجالات المتعلقة بـ:

- تحسين تدبير الموارد البشرية،
- تنظيم الهيئات الإدارية وتحفيتها،
- تبسيط وانسجام المساطر والإجراءات الإدارية،
- تطوير الإدارة الإلكترونية،
- تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين وتكريس النزاهة ودعم الحوكمة الجيدة

2 أهداف الصندوق

- تشجيع على الانخراط في تفعيل أوراش الإصلاح ذات الأولوية،
- ترسیخ قيم التنافس وتعزيز روح التباري بين الإدارات للانخراط في مسار التنمية الإدارية،
- تعزيز المقاربة المساهماتية في مجال إصلاح الإدارة،
- ضمان التمويل المصاحب للمشاريع الإبداعية في الإدارة.

3 الإطار التنظيمي للصندوق

المادة 36 من قانون المالية رقم 26.04 لسنة المالية 2005 الصادر في 16 ذي القعده 1425 (29 ديسمبر 2005)، كما وقع تغييرها وتميمها:

- المرسوم رقم 2.05.1484 بتاريخ 20 ذو القعده 1426 (22 ديسمبر 2005) المتعلق بتأليف وكيفية تسيير اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة المشاريع المقدمة لصندوق تحديث الإدارة العمومية،
- المنشور الوزير الأول رقم 1/2006 بتاريخ 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) حول الحساب المرصد لأمور خصوصية المسما "صندوق تحديث الإدارة العمومية".

4 معايير وشروط انتقاء المشاريع

- تقيد المشاريع بمحاور تمويل الصندوق،
- ارتباط المشروع باستراتيجية القطاع المعنى،
- الواقع الإيجابي على المواطن و/أو الإدارة،
- التصميم المهني للمشروع،
- تحمل القطاع المعنى لنسبة 50 % من المبلغ الإجمالي للمشروع،
- قابلية تعميم المشروع.

5 حكامة الصندوق

تشرف على انتقاء المشاريع القطاعية اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة وانتقاء المشاريع المعروضة على تمويل الصندوق. وتتألف من القطاعات التالية:

- الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية أو من ينوب عنه، رئيساً، ممثل عن رئاسة الحكومة؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
- أربعة أشخاص يعينهم رئيس الحكومة لما لهم من كفاءة في هذا الميدان.

6 برنامج عمل الصندوق السنوي

- الإنطلاق من الأوراش الإصلاحية لمفتوحة حالياً
- إحداث لجن موضوعاتية
- إعداد وتوجيه دورية تأطيرية إلى مختلف القطاعات الوزارية.

تحديد الأولويات

المواكبة والتأثير

الانتقاء

إطلاق المشاريع

- تنظيم الاجتماع السنوي للجنة الوزارية المختصة
- تقديم المشاريع المقترحة من طرف رؤساء المشاريع، دراسة وانتقاء المشاريع من طرف اللجنة الوزارية

- تنظيم اجتماعات ثنائية مع رؤساء المشاريع
- إعداد الاتفاقيات المتعلقة بالمساهمة في تمويل المشاريع
- تنظيم لقاء للتوقيع على الاتفاقيات
- إعطاء انطلاق المشاريع وتحديد منهجية التتبع

- تعيين ممثل عن الوزارة بلجن الإشراف المشاريع
- دفع مساهمة الصندوق
- إعداد تقارير مرحلية حول تقدم المشاريع
- دراسة وتقدير المشاريع في طور الإنجاز
- تنظيم زيارات ميدانية لتنبيه المشاريع عن قرب

- عقد لقاء تقبيعي مع رؤساء المشاريع كل ثلاثة أشهر
- إعداد تقارير حول منجزات الصندوق
- إعداد تقرير للسيد رئيس الحكومة

التتابع

التقدير

بيان صندوق تدريب الادارة العمومية برسملة سنة 2018

المشاريع المنتقدة 2

32	المشاريع المتوصّل بها
20	المشاريع المنتقدة أوليا
13	المشاريع المنتقدة

عدد المشاريع المنتقدة حسب المحاور 3

02	تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية
03	دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية
07	تطوير الخدمات الإلكترونية
01	دعم التبادل الإلكتروني للمعلومات

مسار انتقاء مشاريع 2019 1

إصدار الدورية السنوية	25 مارس 2018
تنظيم لقاء تواصلي	25 أبريل 2018
تنظيم ورشات عمل موضوعاتية	8 و 9 و 10 ماي 2018
تنظيم لقاءات ثنائية تأطيرية للإدارات	14 إلى 24 ماي 2018
الاجتماع الأول للجنة الوزارية المختصة	29 ماي 2018
الانتقاء الأولي للمشاريع من طرف اللجنة	18 يونيو 2018 13
تقديم عروض من طرف رؤساء المشاريع	5 يوليوز 2018
الانتقاء النهائي للمشاريع	6 يوليوز 2018
تأطير الصياغة النهائية للمشاريع	30 أكتوبر - 23 نونبر
إعداد مشاريع الاتفاقيات	05 مارس 2019

المشاريع المنتقدة حسب القطاعات الوزارية 4

المندوبيّة الساميّة للتخطيط	إنجاز حصيلة كفاءات أطر المندوبيّة الساميّة للتخطيط ونظام التدبير التوعي للوظائف والكفاءات	1
وزارة الصحة	ملاعمة الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات الخاص بوزارة الصحة للدليل المرجعي للوظائف والكفاءات للإدارة	2
المندوبيّة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	ادماج منظور النوع في المنظومة التدبيرية للمندوبيّة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	3
وزارة الصحة	إنشاء منصة إلكترونية من أجل تمكين نساء قطاع الصحة	4
وزارة الشباب والرياضة	تنمية القيادة الإدارية عن طريق دعم وتشجيع المبادرات النسائية	5
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	نظام تدبير دراسات التأثير البيئي والرخص	6
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	حوسبة تدبير الوثائق عن طريق استعمال نظام للتدبير الإلكتروني للوثائق	7
المندوبيّة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	مشروع شمولي للخدمات الإلكترونية الموجه لعائلات الزلاء وربطهم بالوسط الداخلي للسجون للمساعدة على إعادة إدماج الزلاء	8
وزارة الصحة	رقمنة واعتماد إدارة إلكترونية في منح رخص استغلال المصحات الخاصة والمؤسسات الصحية الخاصة	9
وزارة الصحة	رقمنة اجراءات منح التراخيص للمنتجات والأجهزة الطبية ومستحضرات التجميل والمكمّلات الغذائية والكواشف	10
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	التمعمير الإلكتروني: التدبير اللامادي لوثائق التعمير والخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية	11
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	سجل المسار الدراسي للمتعلمين ودعم التبادل الإلكتروني للمعلومات	12
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي	وضع بوابة وطنية للبحث والابتكار	13

حاور بكم طموح تدريث الادارة العمومية

مواصلة منها في دعم القطاعات الوزارية لتفعيل الأوراش والمبادرات الإصلاحية المندرجة ضمن الخطة الوطنية للإصلاح الإدارة في نطاق صندوق تدريب الإدارة العمومية، تدعم الوزارة خلال الدورة الثالثة عشر (13) للصندوق الأولويات المعتمدة من طرف الصندوق مع إدراج محورين جديدين يتعلقان باللائرادى للاتمرکز الإداري انسجاما مع إصدار والشروع في تفعيل الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، وكذا المشاركة المواطننة تفعيلا لمقتضيات الدستور والتزامات الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة التي انضم إليها المغرب.

وفيما يلي، أولويات الصندوق بحسب التحولات الإدارية:

- تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية
- دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية
- دعم تنمية الإدارة الإيكولوجية

التحول التدريسي

- دعم ورش اللاتمرکز الإداري
- تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية

التحول التنظيمي

- تطوير الخدمات الإلكترونية
- دعم التبادل الإلكتروني للمعلومات

التحول الرقمي

- دعم النزاهة والأخلاقيات
- دعم التواصل المؤسسي وإتاحة الولوج إلى المعلومات العمومية
- المشاركة المواطننة

التحول التدريسي

- دعم المبادرات المرتبطة بابحث حلول جديدة ومبتكرة على مستوى الاستراتيجيات ومناهج التنظيم والتدبير وتقديم الخدمات العمومية

الابتكار العمومي

التحول التدريجي

المور الثاني دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية

تقديم

يسعى المغرب إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلفات السياسات العمومية، من أجل الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة وإقرار وضعية عادلة ومنصفة بينهما، وذلك ضماناً لتكافؤ الفرص وتمثيلية شاملة للمواطنين في المشاركة في الحياة العامة.

المقاربة المعتمدة

عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على وضع استراتيجية مأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية والتي تتمحور حول مجموعة من الآليات بهدف تعزيز رؤية قوية لوظيفة عمومية تضمن للمرأة وللرجل حقوقاً متساوية في ولوح المناصب، وتكافؤ الفرص في حياتهم المهنية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال الموظفين، والمساواة في المعاملة بينهم لتصبح نموذجاً ومثالاً يحتذى به من قبل مؤسسات أخرى في بلدنا.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

توخياً لإرساء وظيفة عمومية تضمن إقرار وضعية عادلة ومنصفة للعاملين بها وتأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخصوصية، سيتم دعم تفعيل المشاريع المدرجة باستراتيجية مأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية والمرتبطة باعتماد إجراءات تصحيحية لتقليل الفوارق بين الجنسين، عبر ترسیخ النوع الاجتماعي في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة وكل ما يمكن من التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية.

المور الأول تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية

تقديم

في إطار ديناميكية إصلاح هيكل الإدارة وطرق تدبيرها، يظل محور تحديث تدبير الموارد البشرية محوراً استراتيجياً باعتبار أنه بدون مقاربة تجدیدية لتدبير الرأسمال البشري مبنية على الاستحقاق وتطوير الكفاءات، وبدون إعادة تحديد آليات وأنماط تدبير الإدارة سيكون من الصعب عليها الوصول إلى الأهداف المتوقعة من حيث التماسك المنطقي والمحكم لمهامها وفعاليتها ونجاجتها، وذلك بفضل المعايير المعتمدة لتدبير حديث للرأسمال البشري وانخراط مختلف أفراد الإدارة المغربية، في هذا النسق التحديي.

وفي إطار هذه الديناميكية للتحسين المستمر تعتبر الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات الأداة المفتاحية التي تبني عليها مجموعة من أنماط تدبير الموارد البشرية.

المقاربة المعتمدة

قامت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بإعداد الدليل المرجعي الشامل لوظائف وكفاءات الإدارة كخطوة عملية لإعداد "الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات" بالقطاعات الوزارية وذلك قصد توحيد المفاهيم والتوفير على لغة وأدوات تدبيرية موحدة وممارسات فضلى في مجال التدبير العملياتي للموارد البشرية.

ويشكل هذا الدليل الأداة الأساسية والوسيلة المرجعية للضبط الدقيق للوظائف الممارسة وكذا الكفاءات المطلوبة لشغل هذه الوظائف في أفق اعتماد منظومة التدبير التوعي للوظائف والكفاءات.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم دعم المشاريع الابادفة إلى تطوير آليات تدبير الموارد البشرية وكذا ملاءمة القطاعات الوزارية لدلالتها المرجعية للوظائف والكفاءات مع المعايير التي ينبغي عليها الدليل المرجعي الشامل للوظائف والكفاءات للإدارة مع العمل على استثمار الدلائل الجديدة في مسلسل التوظيف والحركة والتقويم.

التحول التدريسي

المؤور الثالث دعم تنمية الإدارة الإيكولوجية

تقديم

التزمت السلطات العمومية ببلادنا على اعتماد ورش التنمية المستدامة كأحد الحلول الرامية لتحسين إطار عيش المواطنين وترشيد تدبير الموارد الطبيعية والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى احترام الالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تم وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2016-2030) تتكون من أربعة أبعاد وتبني نظاماً للحكامة يعتمد على ثلاثة مستويات، حيث يتعلق المستوى الأول، المعتمد من طرف المجلس الحكومي، بنموذجية الدولة

Exemplarité de l'Etat.

وتنزيلاً للمستوى الأول من هذه الاستراتيجية، تعمل وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على تنفيذ مشروع الإدارة الإيكولوجية كنمط جديد يأخذ في الاعتبار البعدين البيئي والإيكولوجي في تدبير الممتلكات العمومية.

المقاربة المعتمدة

وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تروم تبني مفهوم الإدارة الإيكولوجية في مرحلة وضع التصورات الأولية لمشاريع إصلاح الإدارة، وذلك في اتجاه:

- اعتماد وتطوير الأنماط المسؤولة للاستهلاك والإنتاج؛
- تحسين جودة الإجراءات الإيكولوجية على مستوى الإدارة؛
- التقليل من التهديدات والأثار السلبية لأنشطة وسلوكيات الإدارة على البيئة؛
- تعزيز ونشر ثقافة المسؤولية البيئية على مستوى الإدارات العمومية.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم دعم المشاريع الهدافلة إلى تطوير المشاريع المرتبطة باعتماد المقاربة الترشيدية وتطبيق المعاير البيئية في مختلف الوظائف الخدمية والسلوكيات التدبيرية والاستهلاكية للمرافق العمومية.

التحول التنظيمي

المحور الثاني دعم ورش الاتمركز الإداري تقديم

يعتبر الاتمركز الإداري أحد الأوراش الأساسية في الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات وتقريب الإدارة من المواطنين.

ويندرج هذا الورش في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية التي بواسط الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين وفي بلورة وتنفيذ وتقسيم السياسات العمومية المحلية. ويؤسس الاتمركز الإداري لنظام إداري يُؤطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية من خلال وضع الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بترسيخ الحكامة الترابية الناجعة.

المقاربة المعتمدة

تم إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري في 27 ديسمبر 2018 باعتباره الإطار المرجعي لسياسة الدولة لخدمة التنمية الترابية وإنجاح مشروع الجهة المتقدمة.

ويتمحور الميثاق حول توزيع الاختصاصات والوسائل بين الإدارة المركزية ومصالحها اللامركزية ونقل الاختصاصات المركزية إلى الجهة مع تحويلها مختلف الإمكانيات لتحقيق النجاعة في تنفيذ السياسات العمومية.

كما يروم هذا الميثاق توطين السياسات العمومية على المستوى الترابي ومواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة، وكذا ضمان التقارنة السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على الصعيدين الجهوي والإقليمي، وتحقيق التعااضد في وسائل تنفيذها.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

تفعيلاً للميثاق الوطني للاتمركز الإداري، سيتم دعم القطاعات الوزارية في تنفيذ العمليات الخاصة بتنزيل هذا الميثاق وذلك في كل ما يتعلق بنقل الاختصاصات وتوزيع الموارد البشرية والمالية وتحديد الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللامركزية للدولة على مستوى الجهة والعملة أو الإقليم.

المحور الأول تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية تقديم

يهدف هذا المحور إلى تحسين استقبال وإرشاد المرتفقين بمختلف الإدارات العمومية والجماعات الترابية من خلال وضع إطار عام وموحد لتحسين الاستقبال واعتماد معايير الجودة وتنزيل الآليات التنظيمية على أرض الواقع وتوفير الإمكانيات اللازمة وذلك لمعالجة الإشكالات التالية:

- انعدام نظام موحد للاستقبال والإرشاد والتوجيه بالإدارات العمومية والجماعات الترابية
- ضعف تقديم الخدمات العمومية بكل ما يتطلبه الأمر من شفافية ومسؤولية وصيانة للحقوق وتقيد بمبادئ المرفق العام.

المقاربة المعتمدة

يتعلق الأمر بتأهيل الوحدات الإدارية المعنية بتقديم الخدمات العمومية للمرتفقين وفقاً للبرنامج الوطني لتحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية، اعتماداً على:

- "ميثاق الاستقبال" الذي يتضمن عشرة التزامات لتحسين جودة استقبال المرتفق؛
- "الإطار المرجعي للبرنامج" الذي يحدد الآليات العملية لتحقيق الالتزامات المحددة بالميثاق المذكور؛
- الأدوات المنهجية لتنزيل منظومة تحسين الاستقبال.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

تعتمد المنهجية المحددة بهذا البرنامج على التشخيص الشامل لفضاء الاستقبال بغية معرفة مكانن الخصاوص ثم وضع مخطط شمولي لتأهيل فضاء الاستقبال وفقاً للبرنامج الوطني لتحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية.

التحول الرقمي

المحور الأول

تطوير الخدمات الإلكترونية

المحور الثاني

دعم التبادل الإلكتروني للمعلومات

تقديم

يروم هذا المحور تأهيل وتطوير الأنظمة المعلوماتية المتضمنة لبيانات الوثائق الإدارية المشتركة بين مختلف الخدمات العمومية والتي يحتاجها المرتفق في إتمام طلبه للحصول على خدمة معينة.

وستساهم المشاريع المندرجة في هذا الإطار في تفعيل تبادل البيانات المشتركة بين الإدارات العمومية بهدف تقليل عدد الوثائق الإدارية المطلوبة وتنقلات المواطن نحو الإدارة وكذا الآجال وتکاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمرتفق والإدارة.

المقاربة المعتمدة

بهدف تحقيق التكامل والتنسيق في تقديم الخدمات العمومية بين كافة الإدارات، تم اعتماد مقاربة منهجية ترمي إلى تعليم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، وفقا لما يلي:

الخطوة 1 : تأهيل وتطوير الأنظمة المعلوماتية المتضمنة لبيانات الوثائق الإدارية المشتركة بين مختلف الخدمات العمومية للإدارات،

الخطوة 2 : دراسة وتحليل المتطلبات وتصميم الخدمات التي سيتم اتاحتها للإدارات الأخرى كمستفيد من خلال المنصة الحكومية للتكميل،

الخطوة 3: إنجاز مشاريع الربط البيئي لأنظمة المعلوماتية للإدارات بالمنصة الحكومية للتكميل.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

في إطار توحيد جهود مختلف القطاعات الوزارية وضمان الالتقائية بين نظم المعلومات للتخفيف من الإجراءات الإدارية، سيتم دعم المشاريع التي تهدف إلى تأهيل وتطوير نظم المعلومات التي تساهم في تعليم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، وتتيح اللوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق.

تقديم

يروم هذا المحور مواكبة القطاعات الوزارية في إعادة هندسة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولًا وتقديم الدعم التقني لها قصد رقمنة هذه الإجراءات، التي سيفضي تحولها الرقمي إلى تحسين جودة الخدمات والتأثير إيجاباً على عموم المرتفقين من خلال ربح الوقت وتوفير العناء والتكلفة.

المقاربة المعتمدة

من أجل رفع مستوى التحول الإلكتروني للخدمات العمومية وتحسين جودتها، يتم اعتماد منهجية ترتكز على ما يلي:

الخطوة 1 : مصاحبة الإدارات في إعادة هندسة إجراءاتها الإدارية بهدف رقمتها

الخطوة 2: دعم الإدارات في مشاريع رقمنة الإجراءات الإدارية.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم مواكبة القطاعات الوزارية في إعادة هندسة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولًا وتقديم الدعم التقني لرقمتها، حيث يمكن الرفع من تحولها الرقمي من تحسين جودة الخدمات المقدمة والتأثير إيجاباً على عموم المرتفقين من خلال:

- تقليل عدد الوثائق الإدارية المطلوبة،
- تقليل عدد تنقلات المواطن نحو الإدارة،
- تقليل الآجال،
- تقليل تكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمرتفق والإدارة.

التحول التدريجي

الدور الثاني دعم التواصل المؤسسي وإتاحة الولوج إلى المعلومات العمومية

تقديم

يندرج القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور التي تنص على أن "للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام".

المقاربة المعتمدة

تم إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 12 مارس 2018، الذي يحث الإدارات على التدابير الكفيلة بتدبير المعلومات وتحبيبها وترتيبها وحفظها وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال، بشكل يسهل عملية تقديمها لطالبيها.

ويتوخى هذا القانون تحقيق الأهداف التالية:

- تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور الذي كرس حق الحصول على المعلومات باعتباره من الحقوق والحريات الأساسية،
- تحسين علاقة الإدارة بالمعاملين معها،
- ترسیخ الشفافية والنزاهة في التدبير العمومي،
- تنمية الوعي القانوني والإداري لدى المواطنين،
- دعم البحث العلمي والحق المعرفي...

مجال انخراط القطاعات الوزارية

ضماناً لتمكن المرتقين من الولوج إلى المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، وتفعيلاً للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ستعطي الأهمية للمشاريع المرتبطة بإتاحة وولوج المرتقين للمعلومات العمومية عبر استعمال جميع القنوات المتاحة والعمل على النشر الاستباقي للمعلومات المتوفرة للإدارات والمؤسسات العمومية، بهدف دعم التواصل المؤسسي بالإدارات العمومية مع المرتقين، وتعزيز المشاركة المواطنية في تدبير الشأن العام.

الدور الأول دعم النزاهة والأخلاقيات

تقديم

تنفيذاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، تحدد أهداف واضحة للوقاية من الفساد ومحاربته، وتتبني مجموعة من الركائز الأساسية من قبيل الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وجرائم الفساد والتربية والتحسيس وكذا التواصل.

المقاربة المعتمدة

تم إعداد هذه الاستراتيجية وفق مقاربة مندمجة ومتکاملة، وقد تم التركيز على الإجراءات العملية ذات التأثير المباشر على مختلف مظاهر الفساد من خلال إنجاز مجموعة من المشاريع على مدى ثلاثة مراحل تمتد على عشر سنوات 2015-2025. وتكريراً للاقناعية ما بين مختلف المشاريع المتکاملة، فقد تم توزيع الاستراتيجية على عشرة برامج.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

توطيداً لقيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، ومواصلة في تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، سيتم دعم المبادرات الرامية إلى إرساء سلوكيات جديدة تقوم على الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وجرائم الفساد، وذلك اعتماداً على الركائز الأساسية المرتبطة بالجوانب الزجرية والوقائية والتوعوية والتربوية.

التحول التشاركي

المؤتمر الثالث المشاركة المواطنية

تقديمه

لقد كرس دستور 2011 حق المواطنين والمجتمع المدني في المشاركة في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، من خلال مجموعة من الفصول المؤطرة للديمقراطية التشاركية وللمشاركة المواطنية، حيث نص في الفصل الأول منه على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس الديمقراطية المواطنية والتشاركية.

المقاربة المعتمدة

وعيا منها بأهمية افتتاح الإدارة على محيطها وإشراك مختلف الفاعلين، انخرطت المملكة المغربية في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة (OGP) بوصفها إطاراً مناسباً لتعزيز مكاسب المغرب في مجال الشفافية والنزاهة والديمقراطية التشاركية.

وتشتملت المبادرة خمسة التزامات تروم إرساء نموذج فعال للحكامة الجيدة ولتعزيز ثقة المواطن في الحكومة، حيث تشكل المشاركة المواطنية الالتزام الرابع لهذه الشراكة. ويتضمن هذا الالتزام اتخاذ المبادرات التالية:

- 1- تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي؛
- 2- إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنية؛
- 3- تعزيز المشاركة المواطنية من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية؛
- 4- تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم دعم المبادرات الرامية إلى وضع وتفعيل آليات تنظيمية وتدبيرية لإشراك المواطنين في تطوير البرامج والمشاريع القطاعية انسجاماً مع التزامات الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة التي انضم إليها المغرب.

الأيام التهابية والتأطيرية

البرنامـج التـقـديـمـي

برنامج الأيام التأطيرية والتواصلية (من 9 إلى 12 أبريل 2019)

لقاء تواصلي عام حول الأولويات الإصلاحية لسنة 2019	الثلاثاء، 9 أبريل 2019
دورة تكوينية وتأطيرية حول منهجية إعداد المشاريع	الأربعاء، 10 أبريل 2019
ورشة عمل موضوعاتية حول أولويات التحولين التدبيري والتنظيمي	الخميس 11 أبريل 2019
ورشة عمل موضوعاتية حول أولويات التحولين الرقمي والتخليقي	الجمعة 12 أبريل 2019

الثلاثاء، 9 أبريل 2019:

لقاء تواصلي عام حول الأولويات الإصلاحية لسنة 2019

استقبال المشاركين	09.30 - 09.00
كلمة افتتاحية	09.45 - 09.30
عرض حول: ■ الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة ■ صندوق تحديث الإدارة العمومية	10.15 - 09.45
■ عرض حول أولويات التحول التدبيري ■ عرض حول أولويات التحول التنظيمي ■ عرض حول أولويات التحول الرقمي ■ عرض حول أولويات التحول التخليقي ■ عرض حول محور الابتكار	09.30 – 10.15
الكلمة الختامية	12.45 – 12.30

الأربعاء، 10 أبريل 2019

دورة تكوينية وتأطيرية حول منهجية إعداد المشاريع

استقبال المشاركين	09.30 – 09.00
كلمة افتتاحية	09.45 – 09.30
عرض منهجية إعداد وصياغة المشاريع تحديد المشاريع: - الدراسة الأولية - تحليل الحالة	11.30 – 09.45
استراحة شاي	11.45 – 11.30
تصميم المشاريع: - الإطار المنطقي للمشروع - أدوات مراقبة الإطار المنطقي للمشروع المصادقة على المشاريع	13.00 – 11.45
وجبة غذاء	14.00 – 13.00
دراسة نموذج تطبيقي لإعداد مشروع قطاعي	16.00 – 14.00
الإيداع الإلكتروني للمشاريع عبر موقع الصندوق	16.30 – 16.00

الخميس 11 أبريل 2019**ورشة عمل موضوعاتية حول أولويات التحول التدبيري والتنظيمي**

استقبال المشاركين	09.30 – 09.00
كلمة افتتاحية	09.45 – 09.30
عرض المحاور ذات الأولوية	
■ 10.45-09.45: التحول التدبيري ■ 11.45-10.45: التحول التنظيمي	11.45 – 09.45
اقتراحات المشاريع	12.15 – 11.45
الكلمة الختامية	12.30 – 12.15

الجمعة 12 أبريل 2019**ورشة عمل موضوعاتية حول أولويات التحول الرقمي والذكي**

استقبال المشاركين	09.30 – 09.00
كلمة افتتاحية	09.45 – 09.30
عرض المحاور ذات الأولوية	
■ 10.45-09.45: التحول الرقمي ■ 11.45-10.45: التحول التخليلي	11.45 – 09.45
اقتراحات المشاريع	12.15 – 11.45
الكلمة الختامية	12.30 – 12.15

منطقة

- إعداد المشاريع
- إبداع المشاريع

منهجية إعداد المشاريع

إن إعداد بطاقة المشروع المقترن بإدراجه للاستفادة من الدعم المالي لصندوق تحديث الإدارة العمومية يستلزم الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من المعايير والضوابط المنهجية المرتبطة بكيفية إعداد المشاريع وكذا علاقتها بالإصلاحات الإدارية المعتمدة وأولويات الاستراتيجيات القطاعية.

ولهذه الغاية، يجب، عند إعداد بطاقة المشروع احترام العناصر التالية:

1. الانطلاق من بسط مبررات المشروع والأسباب والدوافع من وراء اقتراحه من خلال تحليل الوضعية الحالية والإكراهات والمعيقات والمشاكل المطروحة.
2. بيان الإشكالية ووضع صياغة واضحة للفكرة التي يتمحور حولها المشروع، وبأسلوب سهل القراءة مع إعطاء إبراز قدرات الإدارة المعنية و حاجتها للمشروع المقترن.
3. تحديد الأهداف المرجوة والغاية والتغيير المرجو تحقيقه بعد إنجازه بالنسبة للإدارة والمرتفق، ويجب أن يكون الهدف محدداً بالزمن وعبارة عن مخرجات واقعية قابلة للقياس والتنفيذ، مع تحديد الواقع على المستويين التاليين:

- وقع المشروع على تحسين أداء الإدارة: الانعكاسات الإيجابية للمشروع ومخرجاته على تحسين مردودية وأداء الجهاز الإداري من خلال الأوراش الإصلاحية الهيكلية والمؤسساتية الرامية إلى تحديث وتأهيل الإدارة العمومية،
- وقع المشروع على الخدمة المقدمة للمرتفق: الخدمات التي سيقدمها المشروع وستتمكن من الاستجابة لانتظارات المرتفق وتحسين جودة الخدمات المقدمة له.

4. مراعاة ملائمة موضوع المشروع للأولويات التي يتم تحديدها سنوياً من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية

5. ربط المشروع المقترن باستراتيجية القطاع المعنى ومدى مساهنته في تحقيق أهداف استراتيجية القطاع.
6. تحديد الكلفة الإجمالية للمشروع والتي هي عبارة عن الغلاف المالي الذي يتطلبه إنجاز المشروع وعلى أساسه يتم تحديد المساهمة المالية للصندوق والتي لا يجب أن تتجاوز 50% من الكلفة العامة للمشروع.
7. تحديد المدة الزمنية لتنفيذ المشروع، وقد تكون بصفة إجمالية أو عبر مراحل. وكل مرحلة هي عبارة عن النشاط الذي سيتم إنجازه خلالها مع المدة الزمنية التي تتطلبها إنجاز هذه المرحلة، ويمكن أن تكون بالأيام أو بالأشهر وكذا المبلغ المخصص لها مع تحديد مخرجات كل مرحلة.
8. لقياس تحقيق أهداف المشروع، يجب وضع مؤشرات كمية أو نوعية بطريقة موضوعية، في وقت ومكان محددين من خلال توفير معلومات تسمح بالمقارنة وتحديد التقدم ما بين الوضعية الحالية قبل بدء تنفيذ المشروع (القيمة الحالية) والوضعية المستقبلية بعد الإنجاز والتنزيل (القيمة المستقبلية).
9. قابلية المشروع لعمم وتعارض مخرجاته على مستوى باقي القطاعات الوزارية.

هذه مقدمة لإيداع المشاريع

2 إيداع الترشيح

الخطوة الأولى:

- الدخول إلى موقع الوزارة الإلكتروني من الرابط: www.mmsp.gov.ma
- التوجه إلى "صندوق تحديث الادارة العمومية"
- الضغط على "الإيداع عبر الأنترنت".
- يجب إدخال اسم الولوج وكلمة المرور للشخص المكلف بإيداع الترشيحات،
- ثم الضغط على "SE CONNECTER".

الخطوة الثانية:

- بعد ذلك، يجب الضغط على "AJOUTER UN PROJET".
- تضم الصفحة الجزء الأول من البيانات المتعلقة بالمشروع: التعريف بالقطاع وإطار المشروع ومكونات المشروع والتركيبة المالية.
- بعد ملئ جميع البيانات المحددة بهذه الصفحة باللغتين العربية والفرنسية، يجب الضغط على الزر "SUIVANT" الموجود أسفل الصفحة للمرور إلى الجزء الثاني والتضمن مراحل تنفيذ المشروع.
- يتم إدخال مختلف مراحل المشروع من خلال الضغط على الزر ". AJOUTER UNE PHASE".
- تم متابعة ملئ بيانات المشروع من خلال الضغط على الزر "SUIVANT" الموجود أسفل الصفحة يضم الجزء الثالث تقييم المشروع
- بعد إدخال المؤشر، يجب الضغط على الزر "AJOUTER UN INDICATEUR".
- كما يمكن إضافة مؤشرات أخرى عبر الضغط على نفس الزر.
- تتم متابعة ملئ بيانات المشروع من خلال الضغط على الزر ". SUIVANT" الموجود أسفل الصفحة.

- ويضم الجزء الرابع بيانات تتعلق بفريق العمل:
- بعد إدخال البيانات المتعلقة بفريق العمل، يجب الضغط على الزر ". SUIVANT" الموجود أسفل الصفحة.

يتم توجيه المشاريع المقترحة للتمويل من طرف صندوق تحديث الادارة العمومية عبر الموقع الإلكتروني للصندوق وكذا عبر البريد العادي.

لإيداع المشاريع المقترحة للتمويل من الصندوق، ينبغي اتباع الخطوات التالية:

1 التسجيل في النظام

الخطوة الأولى:

- الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوزارة عبر الرابط: www.mmsp.gov.ma
- التوجه إلى مجال "الدعم والمواكبة" ثم النقر على "صندوق تحديث الادارة العمومية" كما هو مبين أسفله:

الدعم والمواكبة

- سكاكا التنسيق
- التعاون الدولي
- ندوات وبيانات
- صندوق تحديث الادارة العمومية

- الضغط على "التسجيل عبر الأنترنت".

الخطوة الثانية:

- تعبئة النموذج بجميع البيانات الخاصة للمكلف بإيداع الترشيح.
- يتبع إدخال رقم الرسالة الموجهة لقطاعكم وتاريخها للمصادقة على التسجيل.
- الضغط على "S'INSCRIRE" بعد التأكد من ملئ جميع خانات النموذج.
- بعد ذلك، سوف تصل لكم رسالة تفعيل الحساب في بريدكم الإلكتروني ضمن البريد الوارد.



- تظهر بعد ذلك رسالة تطلب إرفاق المراسلة عبر الضغط على الزر «JOINDRE CORRESPONDANCE».
- وفي الأخير، يتم التوجيه النهائي للمشروع لكتابة صندوق تحديث الإدارة العمومية عبر الضغط على الزر «Envoyer».
- ولزيad من التفاصيل يمكن تحميل دليل المستخدم للتسجيل وإيداع المشاريع المعروضة عبر الأنترنت على صندوق تحديث الإدارة العمومية

- تضم هذه الصفحة الوثائق التفصيلية حول المشروع والتي يمكن إرفاقها عبر الضغط على الزر «JOINDRE».
- بعد الانتهاء من إرفاق الوثائق التفصيلية حول المشروع، يجب

الضغط على الزر **SUIVANT** الموجود أسفل الصفحة.

- تظهر بعد ذلك صفحة تتضمن قائمة المشاريع التي تضم الأجزاء الأربعية للمشروع، والتي يمكن الضغط عليها في حالة الحاجة إلى المعاينة أو إدخال تعديلات.

- كما يمكن معاينة وثيقة المشروع على صيغة وورد Word لمراجعة البيانات حول المشروع وطبعه من خلال الضغط على الزر «Editer la fiche».
- بعد الانتهاء من إدخال جميع البيانات المتعلقة بالمشروع، وإعداد وتوقيع المراسلة من طرف مسؤولي الإدارة، يتم الضغط على «Envoyer».

محكمة

القضاء العادي

الثلاثاء، 9 أبريل 2019

أسئلة واستفسارات

شایع مفترض

مشاريع مقررة

الأربعاء، 10 أبريل 2019**دورة تكوينية وتأطيرية حول منهجية إعداد المشاريع المقترنة****المشروع المقترن****الإشكالية المطروحة****الإطار المرجعي للمشروع****أهداف المشروع**

الخميس 11 أبريل 2019

ورشة عمل موضوعاتية حول الأولويات المحددة بالتحولين التدريسي والتنظيمي

المشاريع المقترنة

الاشكالية المطروحة

الإطار المرجعي للمشروع

أهداف المشروع

الجمعة 12 أبريل 2019

ورشة عمل موضوعاتية حول الأولويات المحددة بالتحولين الرقمي والتذكيقي

المشاريع المقترنة

الاشكالية المطروحة

الإطار المرجعي للمشروع

أهداف المشروع

الاتصال بكتابه الصندوق

للحصول على كل المعلومات والمعطيات حول إطلاق الدورة الثالثة عشر لصندوق تدوير الإدارة العمومية، يمكن ولوج

الموقع الإلكتروني للوزارة www.mmsp.gov.ma أو الاتصال بكتابه الصندوق تدوير الإدارة العمومية من خلال:

الهاتف

05 37 67 98 34 – 05 37 67 99 61/76

الفاكس

05 37 77 66 52

البريد الإلكتروني

fomap@mmsp.gov.ma

الموقع الاجتماعي



@MFPMAMAROC



@MFPMA



3737

روابط ذات صلة



<https://www.mmsp.gov.ma>



<https://www.service-public.ma>



<https://www.emploi-public.ma>